E

الأمم المتحدة

الأمم المتحدة
المجلس الاقتصادي والاجتماعي

Distr.
GENERAL

E/CN.4/Sub.2/1993/36
2 July 1993

Original : ARABIC

لجنة حقوق الإنسان
اللجنة الفرعية لمنع التمييز
وحماية الاقليات
الدورة الخامسة والاربعون
البند ٨ من جدول الاعمال المؤقت

إعمال الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية

رسالة مؤرخة في ١٨ أيار/مايو ١٩٩٣ من البعثة الدائمة
لجمهورية العراق لدى مكتب الامم المتحدة في جنيف الى
الامين العام المساعد لشؤون حقوق الإنسان

تتشرف الممثلية الدائمة لجمهورية العراق لدى مكتب الامم المتحدة في جنيف بأن تطلب اعتماد الوثيقة المرفقة حول الآثار السلبية التي تركها الحصار الاقتصادي على الشعب العراقي كوثيقة رسمية من وثائق الدورة القادمة للجنة الفرعية لمنع التمييز وحماية الاقليات ، لما لاستمرار هذا الحصار من آثار سلبية على الشعب العراقي ، ومنافاته كل الاعراف والمواثيق الدولية التي تعترف بحق الشعوب في العيش بكرامة .

الآثار السلبية التي تركها الحصار الاقتصادي على الشعب العراقي

إن الآثار السلبية التي تركها الحصار الاقتصادي على العراق قد تركت آثارا واضحة على الشعب العراقي بأسره في مختلف نواحي الحياة وخاصة فيما يتعلق باحتياجاته الدوائية والغذائية وفيما يأتي خلاصة موجزة عن الآثار السلبية للحصار الاقتصادي في المجال الصحي والغذائي .

١ - الآثار السلبية في المجال الصحي والدوائي

لقد أدى الحصار الاقتصادي المفروض على العراق الى نقص حاد وكبير في جميع الادوية والمستلزمات الطبية حيث تأثرت الخدمات العلاجية والتشخيصية بشكل خطير ورافق ذلك زيادة عكسية في أعداد المرضى في العراق . إذ لا تتوفر في القطر حاليا الادوية التي تستعمل في علاج الأطفال كالمضادات الحيوية ، المسكنات ، خافضة الحرارة ، مضادات القيء ، مضادات الاسهال والمراهم اضافة الى عدم وجود لقاحات الاطفال ، أما بالنسبة لادوية الكبار فلا توجد الادوية التي تعالج الامراض الشائعة ولوازمها اذ لا تتوفر الحقن النبيذة ولا المضادات الحيوية ولا المسكنات ولا السوائل الفيزيولوجية التي تعطى بالوريد ولا الهرمونات ولا حتى قطرات العيون كذلك لا تتوفر الادوية المنقذة للحياة كادوية القلب والادوية المستعملة في صالات العمليات والادوية المختبرية ولهذا فقط انخفض عدد الفحوصات المختبرية على سبيل المثال لشهر تشرين الاول/اكتوبر ١٩٩٢ مقارنة بمعدل عام ١٩٨٩ ما نسبته ٦١,٩ في المائة أما بالنسبة للعمليات وبسبب عدم توفر أبسط مستلزماتها كغاز أوكسيد النتروجين والهالوثين والسوائل الوريدية وزرقات التخدير وغيرها فقد انخفضت في شهر تشرين الاول/اكتوبر ١٩٩٢ مقارنة بمعدل ١٩٨٩ بنسبة ٦٥ في المائة . كذلك أدى الحصار الاقتصادي الى نقص كبير في التغذية ونقص كبير في مواد التنظيف الفردي والذي أدى بدوره الى تفشي الامراض الانتقالية بين الصغار والكبار كالتيفوئيد وشلل الاطفال والكزاز والتهاب الكبد الفيروسي والجيارديا والحصبة الالمانية والحمى السوداء وحمى مالطة والحمى النزفية والخناق والسعال الديكي وداء المقوسات والجرب والاكياس المائية وداء الكلب ووصلت الى أرقام عالية جدا مقارنة عما كانت عليه عام ١٩٨٩ وعلاوة على ذلك فقد ظهرت الى الوجود أمراض كان العراق قد قضى عليها بشكل نهائي كالكوليرا والجرب . ونتيجة لسوء التغذية للامهات الحوامل وعدم وجود المقويات التي تتعاطاها الحامل فلقد أثر ذلك على أوزان الاطفال المولودين فكان المعدل الشهري بوزن أقل من ٢,٥ كغم من مجموع المواليد المسجلين في المؤسسات الصحية خلال فترة الحصار في شهر تشرين الاول/ اكتوبر ١٩٩٢ بنسبة ١٧,٩ في المائة ، ونتيجة سوء اغذية الاطفال الناتج عن عدم توفر الحليب وعدم تمكن الامهات من الإرضاع بسبب سوء التغذية الشديد وعدم وجود أطعمة الاطفال فلقد أثر الحصار الاقتصادي على الاطفال دون من الخامسة من العمر بشكل كبير وبسبب كل ما تقدم فقد سبب الحصار الدوائي والغذائي وفاة الالاف دون من الخامسة ففي شهر كانون الثاني/يناير ١٩٩٣ وصلت الى ٥١١٣ حالة وفاة . في حين كان عدد الوفيات لنفس الشهر عام ١٩٨٩ هو ٣٥٣ حالة وفاة .

أما فيما يخص العدد الكلي للوفيات بسبب الحصار للكبار لاكثر من ٥٠ سنة لشهر كانون الثاني/يناير ١٩٩٣ ما مجموعه ٨٢٤ ٤ حالة وفاة ، في حين كان مجموع الوفيات لنفس الشهر عام ١٩٨٩ هو ٤٥٤ حالة وفاة .

٣ - الآثار السلبية للحصار في المجال الغذائي

ان من جملة الآثار التي تركها الحصار الاقتصادي الظالم هي انخفاض حصة استهلاك المواطن العراقي من المواد الغذائية الى ٥٠ في المائة وانخفاض استيرادات وزارة التجارة الى ٨٦ في المائة كمعدل سنوي خلال فترة الحصار مقارنة مع حجم الاستيراد خلال الظروف الطبيعية . كما ارتفعت أسعار المواد الغذائية الاساسية الى نسب عالية جدا مما شكل عبئا ثقيلا على المستهلك وخاصة الطبقات الوسطى والدنيا .

ومقارنة بسيطة بين حصة الفرد الواحد شهريا من المواد الغذائية الاساسية قبل وبعد الحصار تظهر لنا مدى النقص القسري الحاصل في استهلاك المواطن نتيجة للحصار الاقتصادي الجائر . فعلى سبيل المثال فان حصة الفرد من الطحين قبل الحصار كانت ١٥ كغم فيما أصبحت بعد الحصار ٩ كغم أي بنقص مقداره ٤٠ في المائة ، كما ان حصته من الارز قد انخفضت من ٣ كغم الى ٣,٢٥٠ كغم أي بنقص مقداره ٣١,٦ في المائة ، كما انخفضت حصته من السكر من ٣,٥١ كغم الى ١,٥٠٠ كغم أي بنقص مقداره ٥٧,٣ في المائة ، كذا الحال بالنسبة للمواد الغذائية الاساسية الاخرى .

وبالرغم من الزيادات التي دأبت وزارة التجارة على اجرائها في بعض حصص المواد الغذائية وحال توفرها فإنها لم تصل الى الحد الطبيعي لاستهلاك الفرد من المواد الغذائية اذ لم تصل نسبة بعض المواد الى ٣٠ في المائة من الحصة المقررة للمواطن قبل الحصار .

كما ان الحصار الاقتصادي الظالم أدى ونتيجة لتضرر الكثير من العقود ، ومنع انسيابية البعض ، بالاضافة الى تجميد الاموال والارصدة العراقية في الخارج الى ارتفاع كبير في أسعار المواد الغذائية .

ودراسة مقارنة بسيطة بين أسعار المواد الغذائية الاساسية المباعة بالجملة في الاسواق المحلية لشهر آذار/مارس مثلا من عامي ١٩٩٣ و١٩٩٣ تبين مدى الارتفاع الحاصل في أسعار تلك المواد . فعلى سبيل المثال ازداد سعر الطحين زنة ٥٠ كغم من ٢١٠,٦ ، دينار عراقي في شهر آذار/مارس ١٩٩٣ الى ٥٢٥ دينارا عراقيا لنفس الشهر من عام ١٩٩٣ أي بزيادة قدرها ١٤٩ في المائة كما ازداد سعر الارز لنفس الزنة من ٢٥٤,٩ دينار عراقي الى ٤٥٠ دينارا عراقيا أي بزيادة قدرها ٧٧ في المائة كما ارتفع سعر السكر لنفس الزنة من ٢١٢,٨ دينار عراقي الى ٦٠٠ دينار عراقي أي بزيادة قدرها ٩٣ في المائة وكذا بالنسبة لبقية المواد الغذائية الاساسية الاخرى .

- - - - -